المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)
Palestinian Organization For The Right Of Return (Thabit)

الواقع الفلسطيني بين الألم والأمل

إعداد: لينة عبدالله عطوات

منظمة "ثابت"

أيار ٢٠٠٨

لبنان- بيروت، الغبيري، طريق السفارة الكويتية، سنتر الخطيب - بلوك ب، الطابق ٤، مكتب ٤٠١
محمول: 539692 3 961+ ، تلفاكس: 833797 1 961+ ، ص.ب: ٢٠٦ صور
Email: info@thabit-lb.org - Website: www.thabit-lb.org

الهوية الشخصية:

لينة عبدالله عبد عطوات.

مواليد الإمارات العربية المتحدة في ٩ حزيران ١٩٨٧.

سكان مدينة صيدا في لبنان.

الفصل الرابع من أصل ستة في الجامعة اللبنانية كلية الإعلام- قسم الصحافة،

أتحضر للسنة الأخيرة وهي سنة التخصص – بالنسبة لي- في مجال الصحافة المكتوبة.

البطاقة الشخصية ٢

إهداء ٤

تمهيد ٥

المقدمة ٦

الباب الأول: لمحة عامة عن اللاجئين الفلسطينيين في العالم ٧

الباب الثاني: فلسطينيو لبنان

الفصل الأول: لمحة عامة ١١

الفصل الثاني: الأوضاع القانونية

الفصل الثالث: البنى التحتية للمخيمات والتجمعات

الفصل الرابع: التوزيع الجغرافي والسكاني

الفصل الخامس: الأوضاع الصحية

الفصل السادس: الأوضاع الاقتصادية

الفصل السابع: الأوضاع التربوية

الفصل الثامن: الأوضاع الإنسانية والاجتماعية

الفصل التاسع: الأوضاع السياسية

الخاتمة ٢١

ملحق صور ٢٢

المصادر والمراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى وطني الحبيب

إلى الشعب الفلسطيني المرابط في الداخل

إلى اللاجئين في الجوار والشتات

إلى القيمين على هذا العمل المميز

إلى كل مقاوم وغيور على الأمة الإسلامية وقضاياها

إلى القرّاء الأعزاء

تمهيد

حين قررت المشاركة في هذا العمل، حارني اختيار الدولة التي سأغطي فيها أوضاع الشعب الفلسطيني قدر المستطاع. ذهب تفكيري إلى الحديث عن فلسطينيي الضفة والقطاع حيث المأساة المفجعة، فلا يخفى على أحد الاحتلال الجاثم على صدورهم، لاجئون في أرضهم.. حديث يطول عنهم، ولا بد للعالم أن يعرف كيف يعيش هؤلاء. لكن عدت فقلت أن الإعلام أحيانا كثيرة ما يحاول تصويب الصورة نحوهم في وثائق مختلفة. فعاد بي الاختيار إلى الشتات كالعراق بالذات، خاصة أن فلسطينيي العراق يعانون الأمرين ولا أحد يلتفت لذلك الخطر المحدق بهم، والإعلام مقصر تجاههم.. أم أتحدث عنهم في مصر أو في الخليج حيث يبدو حالهم أفضل. أم تراني أتحدث عنهم في أوروبا والدول الغربية علني أسلط الضوء على تشبثهم بالوطن وبحق العودة رغم ترعرعهم في تلك البلاد... أم هل أتحدث في الأردن حيث لاقى معظمهم التجنيس الأردني، أو في سوريا حيث يعاملون بشيء من الاحترام لإنسانيتهم. وعلى كل حال، ففي كل البلاد لهم معاناة من نوع آخر..

أخيرا استقر بي المقام إلى لبنان حيث أعيش، واختياري هذا كان لعدة أسباب أهمها: أنني أعلم بحال فلسطينيي لبنان من حالهم في الدول الأخرى، فأنا جزء من هذا الشعب هنا، أعاني ما يعانون، وشاهدة عيان على الكثير من تفاصيل حياتهم. رغم اعتقادي بأن الكثيرين سوف يتناولون هذا الموضوع، لكن ولخدمة أكثر لقضيتي ومعلومات أوثق وأصدق، سأكتب اليوم عن اللاجئ الفلسطيني في الدولة اللبنانية المضيفة، علني أكون حقا "شريكة في برنامج العودة".

المقدمة

شعب عانى منذ عقود مديدة مرارة الانتداب والاستعمار والاحتلال الطامع بخيرات الأرض وجمالها.. ومرارة تآمر الحكومات من متسلطة متعجرفة إلى متخاذلة خاضعة ضد هذا الشعب أينما وجد. هو الشعب الفلسطيني المنكوب، الصابر المناضل رغم الألم وسياسة الحصار والتجويع والخناق المفروض عليه، الثابت رغم تزعزع استقلالية معظم الدول وضعفها وتبعيتها، المرابط رغم تخلي العديدين واستسلامهم، المؤمن بحقوقه كإنسان وبحقه في العودة إلى أرضه كمواطن والمؤمن بوعد الإله الواحد بالنصر مهما طال الزمان.

أحار في هذا الشعب لا ييأس أبدا، ويبقى على أمل دائما بغد أفضل. ويتحدى كل الظروف القاسية التي تواجهه، مواصلا سعيه لنيل العلم، آملا أن يجد العمل الذي يناسبه عله يحسن حياته المعيشية من مسكن ومأكل وتأمين حياة أسرية كريمة.

ولا تقتصر معاناتهم في دولة دون أخرى، بل هي معاناة الشعب بأكمله أينما كان. فمهما قلت نسبة المعاناة أو كثرت فالمعاناة التي يشترك فيها الجميع هي حرمانهم من العودة إلى أرضهم، وواقعهم كلاجئين طردوا من ديارهم..

فكيف هو وضع الفلسطينيين في البلدان المضيفة؟ وما مدى تطور هذه الأوضاع على مر السنوات الماضية؟ القضية الفلسطينية واللاجئ الفلسطيني إلى أين؟ كيف تتعامل المنظمات الفلسطينية في الداخل والشتات مع اللاجئين الفلسطينيين؟ ما هو موقع حق العودة لدى الشعب الفلسطيني؟...

أسئلة نحاول الإجابة عنها في هذا الملف الذي يعالج بشكل أساسي وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

الباب الأول: *لمحة عامة*

في ظل الانتداب البريطاني، كانت المؤامرات تحاك لوضع البلد تحت احتلال جديد هو الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني. فبدأت برامج التهجير والطرد الممنهج، ووضع العراقيل أمام الشعب الفلسطيني تمهيدا لحملة أشرس من العذابات والآلام.

حيث اضطر أبناء الشعب الفلسطيني لمغادرة مناطقهم مثل: عكا، الرملة، بيسان، بئر السبع، غزة، حيفا، يافا، القدس، جنين، الناصرة، صفد، طبرية، طولكرم وغيرها. أثناء الانتداب وتحت حماية القوات البريطانية وقبل إعلان إسرائيل، طرد سكان٢١٣قرية، وخلال حرب ١٩٤٨ طردت عائلات ٢٦٤قرية. أما بعد توقيع اتفاقيات الهدنة، فحوالي ٥٤قرية طرد أهلها"[١].

فحوالي "٥٣١قرية تهجر أهلها بفعل الطرد على يد القوات اليهودية، الذي طال ١٢٢قرية، والهجوم العسكري اليهودي المباشر الذي طال ٢٧٠، والخوف من هجوم يهودي متجه نحو القرى والذي لحق ب٣٨ قرية، وبفعل تأثير سقوط مدينة قريبة ل٤٩ قرية، وحتى أن ١٢قرية نزحوا بفعل الحرب النفسية"[٢].

وهذا يوضح أن ٩٠% من القرى نزحت بسبب العنف العسكري الصهيوني وسياسة الترويع واقتراف المذابح والمجازر المكثفة، خاصة في عامي ٤٧و٤٨في أكثر من ٣٤قرية ومدينة مثل: "مذبحة العباسية، عين الزيتون، بئرالسبع، الدوايمة، ديرياسين، اسدود، الكابري، قزازة، قيسارية، الطنطورة، وادي عارة..."[٣].

وكان بعض هؤلاء اللاجئين يواصلون انتقالهم من هذه البلاد المجاورة إلى بلاد أخرى.. فالتقديرات الرقمية لأعداد الفلسطينيين المقيمين في الخارج لعام ٢٠٠٥ تفيد أن هناك "٢٩٤٢٩٠٧لاجئ فلسطيني في الأردن، و٧٣٢٤٤في الكويت، ١٨٠٠٠٠في بلدان الخليج العربي الأخرى، و٧٤٠٠٠في العراق وليبيا، و٧٠٠٦في بلدان عربية أخرى، أما في أميركا الشمالية والجنوبية ف٢٦٧٢٧٤، وفي أوروبا٢٥٥٠٠٠، وفي بقية أنحاء العالم١٠٧٥٠٩"[٤]. كما "يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين في العالم مع نهاية عام ٢٠٠٥بنحو عشرة ملايين و١٠٠ألف فلسطيني، بواقع مليونين و٤٠٠ألف في الضفة الغربية ومليون و٤٠٠ألف في قطاع غزة، وحوالي مليون و١٠٠ألف فلسطيني يقيمون في الكيان الصهيوني"[٥].

لكن من هو الفلسطيني؟ ومن هو اللاجئ الفلسطيني، بحسب تعريف الميثاق الوطني الفلسطيني؟ تنص المادة الخامسة من الميثاق الوطني الفلسطيني على التالي: "الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى العام ١٩٤٧، سواء من اخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ –داخل فلسطين أو خارجها-"[٦].
في حين أن "الأونروا" تعرف اللاجئ الفلسطيني بأنه "الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامتها المعتاد لمدة حدها الأدنى سنتان على الأقل قبل الحرب العربية-الإسرائيلية التي حدثت عام١٩٤٨، وأنه نتيجة لهذه الحرب فقد بيته ومصادر رزقه وترك بلاده"[٧].
لا بد هنا أن نلقي لمحة عامة عن هؤلاء اللاجئين في الشتات، ومن الكلام السالف ذكره نلاحظ أن الأردن تحوي أكبر تجمع سكاني للاجئين بحوالي ٤٢%من المجموع الكلي للنازحين في الدول المجاورة معظمهم من غزة والضفة. ويمكن القول أن فلسطينيي الأردن "تمكنوا من تحقيق درجة ملحوظة من الاندماج في [المجتمع الأردني]اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا. وذلك من خلال مؤشرين [اجتماعيين]، هما: السكن خارج المخيم، والزواج الخارجي. [وعلى الصعيد الاقتصادي]: الحصول على فرص عمل، والاستثمار الخاص. بينما يقاس الاندماج السياسي من خلال مؤشر واحد وهو المشاركة السياسية، وتشتمل على ممارسة حق الترشيح للمجالس النيابية، وممارسة حق الانتخاب، وتولي المناصب الوزارية والعامة. ويبقى المخيم –بالرغم من أن غالبية اللاجئين والنازحين يعيشون الآن خارجه- رمزا سياسيا للمعاناة الإنسانية، وتأكيدا مستمرا على الهوية الوطنية، والنضال لاستعادة حقوقه". فهناك ٨١%من فلسطينيي الاردن يعيشون خارج المخيمات، ويمتلك غالبيتهم البيوت أو الشقق التي بنوها بجهودهم، وأموالهم ومدخراتهم الخاصة. مع العلم أن معظم هؤلاء قد حصلوا على الهوية الأردنية. يمكن القول أنه "رغم أن الفلسطينيين يتمتعون بالمساواة القانونية مع الاردنيين إلا أن التجربة التاريخية أكدت أنها مساواة نظرية لم تستطع حتى الآن إزالة التوتر والحساسيات بيت شتى السكان، هذا التوتر الذي يتجلى بما يطلق عليه أحيانا بالأردنة في مواجهة الفلسطينيين"[٨].

١أبوستة، سلمان- خريطة نكبة فلسطين

٢نفس المصدر

٣ن.م.

٤مركز الزيتونة- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، الجدول رقم٦\٣ ص١٧٠

٥ ن.م. ص١٦٧

٦الناطور، سهيل محمود- أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، ص٦

٧ مركز دراسات الشرق الأوسط- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص٥٩٤

٨ مركز دراسات الشرق الأوسط- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ص٣٢٢

العراق كان أحد الدول التي لجأ إليها الفلسطينيون من "المثلث القروي: جبع- اجزم- عين الغزال، [وحتى] عام ٢٠٠٠كان عدد الفلسطينيين المقيمين في العراق هو ٤٠ألف"[٩]. ويجدر الذكر هنا أن "وكالة الغوث (الأونروا) قد استثنت لاجئي العراق من سجلاتها

وامتيازاتها وخدماتها منذ اليوم الأول وحتى الوقت الحاضر. إن قضية السكن من أصعب المشاكل المعيشية التي عانى منها اللاجئون الفلسطينيون في العراق". "ومن الجدير ذكره أن ازمة السكن تتصف بأنها عامة في العراق. ولا تقتصر على الفلسطينيين، ولاسيما أن الحصار عمق من هذه الأزمة وزاد من تداعياتها [وكذلك الاحتلال اليوم]"[١٠].

و"يمكن تقسيم سكن اللاجئين إلى خمسة أنواع: الدور المجمدة، وهي من الاملاك المجمدة لليهود الذين هاجروا إلى فلسطين وسكنها ١٣%من مجموع اللاجئين. ثم الملاجئ وهي بيوت قديمة وكبيرة الحجم، تضم اسرا كثيرة، وهي غير صالحة للسكن. ثم الدور الحكومية والمستأجرة، وهي أشبه ما تكون بالمساكن الشعبية. كذلك العمارات السكنية في حي ٨نيسان وفيها حوالي ١٩%من اللاجئين، وأخيرا البيوت الحكومية المؤجرة والمجمدة في مختلف مناطق بغداد"[١١].

و"يصف الدكتور انور العواودة مدير [جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني] الحالة الصحية للفلسطينيين بالقول: إن وضع الفلسطينيين مأساوي لسببين الأول يعود للحصار الظالم المفوض على العراق، وما يزيد من حدة المشكلة وجودنا لاجئين في هذا البلد وصعوبة السفر للخارج من أجل العلاج. ويضيف قائلا إن ٩٥%من المرضى لا يجدون العلاج المناسب. وحتى لو توافر الدواء فإن هناك جوانب أخرى للمشكلة، مثل التغذية، والاضطرابات النفسية، والتوتر، والخوف من المستقبل المجهول في ظل التهديد اليومي القائم بالعدوان على العراق".

وغالبا ما يمنع لاجئي العراق من الحصول على تأشيرات الدخول إلى الدول العربية بما في ذلك تأشيرة الزيارة العائلية، ورغم محاولة لحلة الأوضاع الفلسطينية في العراق إلا ان المشاكل التعليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية هي صعبة جدا في ظل الاحتلال الامريكي اليوم على العراق، والذي يلاقي تعتيما إعلاميا على معاناتهم كفلسطينيين في العراق..

"لقد واجه فلسطينيو الشتات في الخليج العربي تحديات فرضتها عليهم ظروفهم السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، ارتبطت أساسا بالمتغيرات الدولية والإقليمية، وبظروف الاحتلال الصهيوني، التي جعلت منهم مهاجرين ولاجئين ونازحين إلى هذه البلدان بعد نكبة١٩٤٨ ونكسة١٩٦٧، شأنهم في ذلك شأن إخوانهم الذين لجأوا إلى دول عربية أخرى، ولم ترتبط هذه التحديات المفروضة بكونهم عمالة وافدة، وإلا لأمكن القول أنهم في ذلك شأنهم شأن الأجانب الآخرين المقيمين". "فتظل الأوضاع السياسية فلسطينيي الشتات تتأرجح بين قوة الفاعلية وضعف القدرة، باختلاف عاملي الزمان والمكان، بالنظر إلى أربعة متغيرات رئيسية هي: العلاقة مع الدول المضيفة، مدى الشعور بالاستقرار النسبي، الحفاظ على الهوية، مدى القدرة على مواجهة العدو". أما على الصعيد القانوني فيعتبر الوجود الفلسطيني في الخليج هو عبارة عن عمالة وافدة، وهو "دلالة تؤكد على السبب الذي من أجله استقدم هؤلاء الوافدون، والفلسطينيون جزء منهم، شأنهم شأن الجنسيات الأخرى، لهم حقوق العمالة الوافدة وعليهم واجباتها. والإقامة في دول الخليج بهذه الصورة تنتهي بانتهاء العمل، ومن ثم يتعين على من أنهيت خدماته ولم يجد عملا آخر أن يغادر البلاد لانتفاء سبب وجوده". "ومن ناحية أخرى لا يحق للفلسطيني، شأنه شأن الوافدين الآخرين، أن يمتلك عقارا، بل يسمح له بالاستئجار". "وفيما يتعلق بالاستثمار التجاري اشترط القانون توافر كفيل خليجي للمشروع أو المنشأة يكون هو المالك الحقيقي من وجهة نظر القانون"، "ويحظر القانون في الخليج أيضا قيام الوافدين بممارسة أي نشاطات سياسية أو تكوين تجمعات أو تنظيمات أو نقابات أو اتحادات غير خليجية، ولا يحق لهم التظاهر أو الإضراب. فذلك كله يعرضهم إلى الفصل من العمل والترحيل إلى بلادهم، كما أن الاستفادة من الخدمات الحكومية تتم عادة في إطار محدود، لأن القانون يمنح المواطن الأفضلية على الوافد بدرجات متفاوتة في عدة مجالات منها: حق التملك، مزايا العمل، الضمان الاجتماعي، التعليم، الصحة، التنظيم، العمل النقابي، العمل السياسي، وبوجه عام يشمل التمييز جميع نواحي الحياة تقريبا"[١٢]. وحتى في مجال التعليم، ورغم التحديات المذكورة وغيرها، تتمتع الجالية الفلسطينية في الخليج بكثير من المزايا مقارنة بالفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الأخرى.

سوريا هي إحدى أهم البلاد المضيفة وفيها حوالي ١٤مخيما منتشرين في ناطق مختلفة من سوريا: دمشق، حماه، حمص، حلب، اللاذقية، درعا، وغيرها... ولا تعترف (الأونروا) بأهم وأضخم مخيم في سوري، وهو مخيم اليرموك في دمشق وببعض المخيمات الاخرى.

هناك جوانب عديدة تخص اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، ويمكن القول على الصعيد الاجتماعي أن هناك بعض "المتغيرات الاقتصادية أدت إلى متغيرات اجتماعية مثل: زيادة الدخل، وتحسن نوعية الحياة، زيادة دور المرأى في قوى العمل، والتفاعل المتكافئ مع الوسط المحيط، وتتبلور في المخيمات الآم ظاهرة التحضر المديني..."[١٣]وغيرها من المظاهر. إن حالة المخيمات تختلف من مخيم لآخر، نسبة البطالة مثلا تنخفض نسبيا في مخيم اليرموك ومخيم الرمل(اللاذقية) –واللذان لا تعترف بهما الأونروا- بينما تزداد في مخيمات حلب والمخيمات المحيطة بدمشق.

"تختلف الأوضاع الصحية والحاجات الملحة للاجئين من مخيم لآخر، وذلك بسبب الوضع الاجتماعي، ونوعية السكن، وتوافر الخدمات الصحية، وتوافر المياه والبنى التحتية، وخصوصا شبكات الصرف الصحي. ولا يزال اللاجئون يعتمدون بشكل كبير جدا على الأونروا في

---

٩ ن.م. جدول(١) ص٢٣٤

١٠ن.م. ص٢٣٥

١١ن.م. ص٢٣٦

١٢ ن.م. ص٢٦٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٤

١٣ ن.م. ص ٣١٨، ٣١٩

مجال الصحة [رغم تراجع خدماتها بشكل ملحوظ]. فللأونروا ٢٣عيادة صحية، [وغيرها من المراكز الراعية]. وإضافة إلى ذلك يدير الهلال الأحمر افلسطيني عيادات ومشاف في بعض المخيمات.."[١٤].

على الصعيد التعليمي يستفيد الفلسطينيون من مجانية التعليم في سورية، وعلى الصعيد القانوني فقد "نص القانون رقم ٢٦٠الصادر في ١٠تموز ١٩٥٦ على أن الفلسطينيين في سورية متساوون مع السوريين في كل شيء يتعلق بالعمل، والاقامة، والتجارة، والخدمة العسكرية، والتعليم والصحة، دون أن يؤدي ذلك إلى المس بهويتهم الوطنية وجنسيتهم، وقد بين القانون المذكور أن الفلسطينيين لا يحق لهم فقط الترشيح والانتخاب لمجلس الشعب(البرلمان)، أما الانتخابات النقابية وما شابهها، فللفلسطينيين الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطن السوري"[١٥]. كما يحق له التملك والوراثة. وعلى الصعيد السياسي فإن معظم اللاجئين الفلسطينيين في سوريا هم منخرطون في أحزاب وجمعيات سياسية، ويشاركون بفعالية في النشاط السياسي، كما أن "الرأي العام لدى الفلسطينيين في سوريا ينصب على ثلاثة قضايا: قضية العودة، ومن ثم مسالة القدس ومستقبلها، ومستقبل الدولة الفلسطينية، وهذا يؤكد وحدة اهتمام هذا الشعب في مختلف أماكن وجوده، رغم وجود تباين طفيف في الأولويات". "من الناحية الاجتماعية، قد لا تختلف المخيمات والتجمعات الفلسطينية حول المدن السورية وفي داخلها، من حيث البنية الاجتماعية، والمشاكل العامة الموجودة، الملحة منها وطويلة الاجل، عن التجمعات البشرية شبه المدينية التي تراكمت حول هذه المدن ذاتها، والمشاكل المتعلقة بعمل المرأة، وعمالة الأطفال، والتسرب من المدارس، والبطالة في المخيمات الفلسطينية هي في الواقع استطلاعات لهذه الظواهر في المجتمع السوري ككل"[١٦].

أما بالنسبة للفلسطينيين في أوروبا، فيمكن القول أن اوروبا تعد فضاء لجوء وليس اختيارا متعمدا، حيث أن معظم القادمين إليها كانت لهم أوضاعهم الخاصة المتعلقة غما بالحتلال أو بالأوضاع الإقتصادية الصعبة من جراء الانتداب وما على هنالك.. ومن ثم فإن "اغلبية الفلسطينيين المقيمين في أوروبا اصلهم من لبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة. [كما تعد] ألمانيا والدنمرك وبريطانيا العظمى هي أبرز بلدان إقامة الفلسطينيين. [ويجدر الذكر هنا] أن معظم اللاجئين الفلسطينيين وصلوا في الثمانينات بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان وخلال الانتفاضة الأولى. وقد حصل معظمهم على جنسية بلد استقبالهم، واستقروا على مدى طويل في أوروبا. [إن هذا اللجوء الطويل في أوروبا لم يمنع ان يكون] الانتماء إلى الشتات الفلسطيني قوي جدا عند اللاجئين [كما ان] رغبتهم في التمسك بحق العودة أقوى بكثير"[١٧].
و"نجد أن حصول عدد من الفلسطينيين الذين استقروا في بلد ما على جنسيته أو على بطاقة إقامة دائمة فيه، يجعلهم يصبون إلى الاستقرار والتفكير في مستقبل مستقر. ونجد ان الفلسطينيين الذين وصلوا في المدة الأخيرة واجهوا في أوروبا ظروفا صعبة وغير مستقرة. وهذه الصورة المتناقضة للاجئين الفلسطينيين لا تنقص من عزم بعضهم على محاولة الرحيل والاستقرار في أوروبا". و"رغم هذا الفضاء الجذاب تبقى أوروبا حالة هامشية في الشتات الفلسطيني. إذ لا تسمح السياسة الأوروبية –الحالية- باعتبار أوروبا مكانا لاستقرار الفلسطينيين في حالة عدم سماح اسرائيل بعودة اللاجئين"[١٨].

أما في الأمريكيتين فاستقر معظم اللاجئين في كندا والولايات المتحدة شمالا، ومن ثم في البرازيل والأرجنتين. على الصعيد الاقتصادي يمكننا أن نلخص ذلك "في دراسة نشرت في العام ١٩٩٤واعتمدت على احصائيات العام١٩٨٠، وجدت هذه الدراسة أن من بين ٩٠% من الرجال العاملين هناك ٤٠٥يعملون في مواقع وظيفية أو تقنية أو إدارية، ومن بين ٤٠%من النساء العاملات وجدت الدراسة أن ٣١%منهن يعملن في مواقع وظيفية مماثلة [إلا أن] أرقام الاحصائيات الأميركية تقل بكثير عن الأرقام الحقيقية"[١٩]. وعلى الصعيد الاجتماعي يمكن القول أن الفلسطينيين أقاموا الجمعيات والروابط. وحتى على صعيد الصحوة الإسلامية. أما على الصعيد السياسي ف"تتميز الجالية الفلسطينية في الشتات في الأمريكيتين بأنها وبالرغم من اندماجها إلى حد كبير في المجتمعات التي تشتت فيها، إلا أنها حافظت على تراث متميز عمره من عمر الحضارة الإنسانية، وجزء من هذا التراث هو الانتماء الوطني والهوية السياسية والتعاطف مع الوطن الأم فلسطين. كما أن جالية الشتات الفلسطيني قد تطورت اقتصاديا واجتماعيا، فإنها تظهر بوادر النضوج السياسي النسبي، ليس فقط من خلال إطار فلسطيني بحت وإنما من خلال أطر أوسع عربية أو إسلامية أو حتى أميركية. ولعل أبرز مظاهر النضوج السياسي الفلسطيني على مستوى الولايات أن النشاط الصهيوني الأميركي المعادي قد بلغ أشده. وذلك لا يعني بالضرورة أنه مقياس لفاعلية الجالية الفلسطينية، وأبرز النشاطات المعادية كان تمرير اللوبي الصهيوني لقانون "مكافحة الإرهاب وفاعلية عقوبة الإعدام عام١٩٩٦" وهذا القانون المخالف في جوهره لأبسط مبادئ الدستور الأميركي، سمح لأجهزة الأمن الأميركية باستخدام طريقة الاعتقال الإداري دون توجيه تهمة او تقديم ادلة على الأسباب الداعية للاعتقال وسمي "بقانون الأدلة السرية""[٢٠]. ولقد واجه الفلسطينيون والمسلمون عموما الكثير من الضغوطات خاصة بعد احداث ١١ أيول.
وأخيرا لا بد لنا من الحديث عن فلسطين الشتات في أفريقيا، وهنا "يمكن القول إن بعضا من أبناء الجماعة الفلسطينية في أفريقيا كان قد

١٤ن.م. ص٣٢٠

١٥ن.م. ص٣٢٠

١٦ن.م. ص٣٢٥، ٣٢٧

١٧ن.م. ص٣٩٥

١٨ن.م. ص٣٩٥، ٣٩٦

١٩ ن.م. ص٤٢٨

٢٠ ن.م. ص٤٣٣، ٤٣٤

وفد إلى أفريقيا مع موجت الهجرة التي عصفت ببلاد الشام في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وامتدادها حتى سنوات الحرب العالمية الثانية. فإن نفرا من هؤلاء الشاميين كانوا من الفلسطينيين، ذلك أن بلاد الشام كانت موحدة تحت الحكم العثماني، بيد أنها تمزقت إلى

أربعة كيانات بعد سايكس-بيكو، كان الكيان الفلسطيني واحدا منها، وعليه فإن عددا من الفلسطينيين كانوا ممن هاجر ضمن الهوية الشامية الموحدة –آنذاك- ولا تزال هذه التسمية تطلق على من هاجر من سوريا الكبرى قبل أحداث ووقائع سايكس-بيكو، ومن بينهم الفلسطينيون"[٢١].

"إن المعلومات بشأن وجود الفلسطينيين [خاصة لاجئي١٩٤٨] وطبيعة أعمالهم ونشاطهم في أفريقيا تكاد تضيق بما لا يسمح بمعرفة شيء عنهم"[٢٢]. إلا أنه بإمكاننا المعرفة بأن الفلسطينيين في أفريقيا هم قلة يتوزعون في مناطق مختلفة مثل: تنزانيا، تشاد، مالي، غينيا كونكاري، الكونغو، وغيرها... هنا "يمكن القول أن الوجود الفلسطيني برغم ضآلة الحجم والعدد من جهة، والنجاح الذي حققه هذا الوجود سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي، إلا أنه يظل وجودا مؤقتا وهو وجود متميز بطبيعته، إذ يتسم هذا الوجود بالندرة العددية، ولكن المقترنة بالخبرة المهنية العالية، وامتلاك الفلسطينيين في أفريقيا للمهارة والدراسة التقنية، فضلا عن تميزهم بسمات تحبب الأفارقة فيهم، ومن ذلك اتسامهم بروح الجماعة، والعمل المشترك مع الأفارقة بنفس تعاوني، مما يرفد المسيرة التنموية في أفريقيا بجهود مضاعفة، وبما يعزز مسار التضامن العربي الأفريقي على شتى الصعد والميادين، ومنها الميدان السياسي، واستحصال الدعم الافريقي للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، والسعي لنيل الاعتراف للفلسطينيين، وحقهم في العودة إلى فلسطين، وإقامة الدولة الفلسطينية المنتظرة على التراب الفلسطيني"[٢٣].

٢١ن.م. ص٤٤٣

٢٢ن.م. ص٤٤٤

٢٣ن.م. ص٤٥٥، ٤٥٦

الباب الثاني: *فلسطينيو لبنان*

الفصل الأول: لمحة عامة

لبنان -حيث أعيش- حالة مختلفة في كثير من النواحي، فالفلسطينيون فيها يعيشون بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة. ومعاناة الفلسطينيين المحتمين في لبنان من الارهاب الصهيوني لم تتوقف يوما، خاصة أن الارهاب الصهيوني لحق لبنان حتى، فلقد اختلطت تجربة العيش المشترك في لبنان بالافراح والاتراح. تارة بالتعاضد معا في مواجهة الصعاب والاحتلال، وتارة أخرى بمعارك داخلية ضارية ضد المخيمات وسكانها، وحملات تعبئة ضد الوجود الفلسطيني البشري نفسه. فالرؤى التي واجهها الشعب الفلسطيني تفاوتت، فهي محكومة باعتبارات طائفية ومذهبية من جهة، ومن جهة أخرى يمثل الفلسطيني ذلك "الغريب" الذي يجب التسلح والتدرب ضده ومحاربته لطرده من لبنان، ولدى بعض آخر فإن هناك تعاطفا مع الفلسطينيين نظرا لما عانوه ويعانوه، فهو حالة استثنائية جدا.

وصل الفلسطينيون بتوجات متعددة مهجرين إلى لبنان. ففي "الهجرة الأولى وصل ما لا يقل عن المئة ألف فلسطيني إلى الجنوب اللبناني حيث تجمعت أعدادهم في منطقة صور على الأخص، ثم توزعوا منها في مناطق أخرى". و"استقبل اللبنانيون الموجة الأولى من المهجرين الفلسطينيين بعطف وتضامن، [علما أن اتفاق الحكومات كان] الإيواء المؤقت للمواطنين الفلسطينيين، بانتظار الانتهاء من الأعمال الحربية"[1]. "وتؤكد الوقائع أن الفلسطيني ما كان ليغادر موطنه لولا فظاعة الارهاب الصهيوني وعمليات القصف والتدمير الاسرائيلية، وشعوره بإمكانية العودة السريعة إلى دياره بعدما تكون الجيوش العربية قد حررت فلسطين"[2]. حتى أن الكثير من الأجداد يخبروننا كيف أنهم لم يحملوا الكثير من المتاع إلا ما قد يحتاجونه في الطريق، وحتى لم يأخذوا سوى القليل من المال الذي يكفيهم مدة قصيرة ريثما تنتهي الحرب.. ولا يخفى على الكثيرين كيف أن العائلات الفلسطينية غالبا ما كانت تحضر معها مفتاح المنزل والبعض منهم أحضر أوراق الملكية للمنازل والاراضي، فلم يتوقع أحد ان يطول طريق العودة حتى اليوم.

من المهم التنبيه ان الهجرة كانت بشكل أساسي تتجه نحو البلدان المحيطة ومنها لبنان، فإضافة إلى التقارب الجغرافي هناك روابط اجتماعية من صداقات ومصاهرات، وحتى العلاقات الاقتصادية خاصة التجارية منها كان ذلك سببا أساسيا في اللجوء إلى هذه البلاد. إذا يمكن من الناحية التاريخية تقسيم إجراءات الدولة اللبنانية المضيفة تجاه اللاجئين إلى سبعة مراحل: "المرحلة الأولى تمتد من صيف العام١٩٤٨-١٩٥٢حيث الاستقبال والترحيب المبدئي. ثم المرحلة الثانية من العام١٩٥٣-١٩٥٧وهي الفترة التي غطت ولاية الرئيس كميل شمعون، وهي من اخطر وأقسى العهود على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ليس بسبب إجراءاته القاسية ضد اللاجئين وحسب، بل وقبل ذلك لأن وضع الأساس النظري والعملي لساسة العهود اللاحقة في ما يتعلق بالجانب الأول مثل تشتيت اللاجئين وتوزيعهم على مختلف المحافظات والمناطق النائية، إعطاء الجنسية لما يزيد حينذاك عن١٠% من اللاجئين، التضييق على وكالة الأونروا والقمع والاضطهاد للاجئين. تأتي بعد ذلك المرحلة الثالثة من عام١٩٥٩-١٩٦٨حيث توزع مصير اللاجئين الفلسطينيين بين فؤاد شهاب، وكمال جنبلاط وشارل حلو. ثم المرحلة الرابعة من عام ١٩٦٩-١٩٨١حيث شهدت بداية هذه الفترة توقيع "اتفاقية القاهرة" بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. تنتهي هذه الفترة لتبدا المرحلة الخامسة من عام ١٩٨٢-١٩٨٨حيث كان اللاجئون الفلسطينيون بشكل عام وسكان المخيمات هم الضحية الوحيدة للحروب المستمرة، حيث كانت المخيمات مسرحها الرئيس. تأتي بعدها المرحلة السادسة من عام١٩٩٠-١٩٩٨ونتيجة لاتفاق الطائف بدأت الدولة اللبنانية فترة إعادة الاعمار في الدولة، وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة تعاملت مع اللاجئين الفلسطينيين بابعاد وأساليب مختلفة عن الحكومات السابقة إلا أنه من الملاحظ أن الظلم والاضطهاد ظهر في تعليمات مكتوبة وغير مكتوبة مثل التشريد وإعادة الإسكان الذي لم يشمل العائلات الفلسطينية، حق العمل الذي قصر مداه إلى أبعد الحدود، إضافة إلى حق التنقل والتضييقات في مسالة إعادة بناء المساكن"[3]. مع العلم أن عدد اللاجئين [فقط المسجلين لدى الأنروا] يصل إلى ٤٠٤١٧٠نسمة حتى٢٠٠٥\١٢\٣١م، سنحاول في الفصول اللاحقة توضيح اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من عدة نواح.

١الناطور، سهيل محمود- أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، ص٢١، ٢٣

٢مرة، رأفت فهد- دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ص٢٠

٣ شعبان، حسين- السياسة الرسمية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ص٢_١١

الفصل الثاني: الأوضاع القانونية

رغم أنه قيل ما قيل في الوعود والأماني للاجئ الفلسطيني، ومثل ذلك قول الأستاذ حميد فرنجية "نستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين، مهما كان عددهم ومهما طالت إقامتهم... وما يصيبنا يصيبهم وسنقتسم فيما بيننا وبينهم آخر لقمة من الخبز" [إلا أن التطبيق لم يطل] فبعد أن أيقنت الدول العربية بما فيها لبنان، بأن عودة اللاجئين إلى فلسطين ليست بالمنظور القريب آنذاك، [بدأت معاناة الفلسطينيين في لبنان]"[٤].
من الناحية القانونية، "لاشك أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون حالة قانونية خاصة. فالمشرع يعملهم فرديا أنهم أجانب يخضعون للسيادة اللبنانية، لعدم حيازتهم الجنسية اللبنانية، وهم كمجموعة سكانية، لها انتماء وطني فلسطيني يعاملون بخصوصية قضيتهم. وقد انطلقت الدولة اللبنانية من موقفها السيادي، فلم تصدر قوانين خاصة بوضعهم باعتبارهم جماعة او أقلية، بل تناولتهم عموما باعتبارهم أفرادا، وفي بعض الحالات باعتبارهم مجموعة في جوانب أخضعتها للاستنساب، أو بناء لتفسيرها الخاص للاتفاقات العربية والقرارات الدولية"[٥].

وتقسم المسائل القانونية إلى عدة فروع منها الحق في العمل: لقد "ساوى القانون الخاص بحق العمل بين اللاجئ الفلسطيني وأي أجنبي مقيم في لبنان. وبما أن القانون اللبناني يضيف الفلسطينيين في دائرة الأجانب، فإن قوانين العمل اللبنانية الخاصة بالأجانب تنطبق على اللاجئين الفلسطينيين، وفي ذلك مخالفة واضحة لقرارات القمم العربية ولاتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين. ولم يأخذ المشرع اللبناني بعين الاعتبار وجود آلاف العمال الفلسطينيين الذين لا فرصة أمامهم إلا العمل في شتى المجالات للأنفاق على تكاليف الغذاء والعلاج والتعليم.
ولقد حظرت المادة ٢٥من القانون الصادر في١٠\٧\١٩٦٢والمتعلق بدخول وخروج وإقامة الاجانب في لبنان "على الأجنبي غير اللبناني أن يتعاطى عملا أو مهنة في لبنان ما لم يكن مرخصا له بذلك من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفقا للقوانين والأنظمة السائدة". وثبت المسوم رقم١٧٥٦١ الصادر في١٨\٩\١٩٦٤ على العمال الأجانب مبدأ الحصول على رخصة عمل والمعاملة بالمثل. ولا يوجد في هذا القانون ولا في غيره أي استثناء للعامل الفلسطيني يوجب معاملته معاملة خاصة. لا بل ان باب العقوبات في قانون العمل الصادر بمرسوم٩٨١٦ تاريخ١٤\٥\١٩٦٨ يعاقب في مادته الرابعة "الذي يستخدم أجنبيا بعقد عمل أو إجازة صناعية من دون موافقة مسبقة أو إجازة عمل صادرة عن وزارة العمل". وبناء على هذه القوانين أصبح اللاجئ الفلسطيني ممنوعا من العمل في لبنان ويعاقب إذا خالف القوانين.
إلا أن الفلسطينيين في لبنان تنفسوا الصعداء مع المبادرة الإنسانية الجريئة والشجاعة التي قام بها وزير العمل اللبناني طراد حمادة والتي تمثلت بمنح اللاجئ الفلسطيني الحق في العمل... فقد جاء في مذكرة وزير العمل "يستثنى من أحكام المادة الأولى من القرار١\٧٩ تاريخ٢حزيران٢٠٠٥ الفلسطينيون المولودون على الأراضي اللبنانية والمسجلون بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية اللبنانية". وتضيف المذكرة ب"السماح للرعايا الفلسطينيين المولودين في لبنان بالعمل ضمن فئات، لا توجب انضمامهم إلى النقابات إلزاميا". وبذلك سمح للفلسطيني العمل في مجالات أوسع، أما المهن وحسب المذكرة أيضا والتي لا زالت محظورة فهي: الأعمال التجارية على مختلف أنواعها- أعمال الصرافة- المحاسبة- الكوميسيون- الاعمال الهندسية بمختلف انواعها- الصياغة- الطباعة والتوزيع والنشر- الخياطة والرتي- الحلاقة- الكوي والصباغة- تصليح السيارات (حدادة، دهان، ميكانيك، تركيب زجاج، فرش، كهرباء سيارات)، ويضاف إليها المهن الحرة:(هندسة، طب، صيدلة، محاماة وصحافة)"[٦].
"انطلاقا من سيادة لبنان، أصدرت السلطة القرارات والقوانين التي رأتها مناسبة للتعامل مع الوجود الفلسطيني في لبنان. فهي التي حددت منذ البداية أماكن تجمعاتهم في المخيمات، وهي أيضا التي رفضت في اتفاق الطائف توطينهم، ورفضت إداريا السماح بإقامة مخيم في منطقة القريعة للمهجرين الفلسطينيين في منتصف العام١٩٩٤، كما أن السلطة اللبنانية هي التي بادرت بإنشاء المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية، ومنحتها صلاحيات محددة إزاء الأفراد بموجب القرار رقم٤٧٨ في٢٢\٩\١٩٥٩، الذي زاد تعقيدات شديدة على حقهم في السفر والانتقال من لبنان وإليه.
وكان موقف السلطة اللبنانية الدائم بمعاملة الفلسطينيين معاملة الأجانب في ما يخص حق العمل والضمان الاجتماعي، أحد أسس التمييز السلبي منذ اللجوء الفلسطيني. ويضاف إلى ذلك أن حق الفلسطينيين بالعلم، قد خضع أيضا للقوانين التي تعطي الأجانب كلهم –ومن ضمنهم الفلسطينيين- بما لا يزيد عن ١٠%من مقاعد الدراسة في المدارس [الخاصة والرسمية وفي المرحلة الجامعية بعيدا عن مدارس الأونروا]. مما حرم اللاجئين من فرص تعليم مناسبة، ويطال الحرمان الحق في الصحة"[٧] حيث "يمكن للاجئ الفلسطيني أن يتلقى علاجه اللازم في العيادات والمستشفيات ومراكز العلاج الرسمية والخاصة على نفقته الشخصية أو على نفقة الأونروا في ما يخص المستشفيات المتعاقدة. ويستطيع الفلسطيني أن يتعالج في المستشفيات والمراكز الحكومية (قليلا ما يرتادها الناس لأنها غير مؤهلة كفاية) أو الخاصة طبقا لشروطها. لكن لا يحق للاجئ الفلسطيني الاستفادة من الضمان الصحي الذي تقدمه الدولة اللبنانية لمواطنيها"[٨].

"أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم الاربعاء٣\٤\٢٠٠١ مشروع قانون يرمي إلى تعديل لمرسوم رقم١١٦١٤ تاريخ١\٤\١٩٦٩ المتعلق "باكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان". وجاء في نص القانون الجديد المادة الأولى "لا يجوز تملك أي حق عيني

٤الناطور، سهيل محمود- أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، ص٢٤، ٢٥

٥مركز دراسات الشرق الاوسط- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ص٣٤١

٦مرة، رأفت فهد- دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ص٤١

٧مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي لبنان، ص٣٤٢

٨دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ص٤٦

من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها، أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين". ونص القانون على أنه: "لا يجوز لأي شخص غير لبناني طبيعيا كان أم معنويا، كما لا يجوز لأي شخص معنوي لبناني

يعتبره هذا القانون بحكم الأجنبي، أن يكتسب بعقد أو عمل قانوني آخرين الأحياء، أي حق عيني عقاري في الأراضي اللبنانية وأي حق عيني من الحقوق الأخرى التي يعينها هذا القانون إلا بعد الحصول على ترخيص يعطى بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية. ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة في هذا القانون أو في نص خاص".
في قراءة سريعة يلاحظ أن هذا القانون أدى ويؤدي إلى نتائج وخسائر ستصيب المجتمعين الفلسطيني واللبناني وهذه أهمها: تفاقم مشكلة السكن في المجتمع الفلسطيني الذي يعاني أصلا من مشكلة سكنية حادة ومتفاقمة وخاصة مع ازدياد النمو السكاني. إصابة رجال الأعمال الفلسطينيين واللبنانيين في السوق العقاري بخسائر كبيرة وبالتالي يؤدي إلى خسارة الاقتصاد اللبناني الذي سيفتقد إلى أموال المستثمر في هذا المجال.
أصبح اللاجئ الفلسطيني محروم في لبنان من عدة حقوق أهمها: حق العمل والتملك والاستشفاء، ولم يبق أمامه إلا حقوق بسيطة يبدو أن الاتجاه يسير نحو شطبها أيضا. يضر هذا القانون بآلاف الفلسطينيين الذين اشتروا شققا سكنية منذ سنوات طويلة وعجزوا لأسباب بعضها مالي وبعضها إداري عن تسجيلها في السابق الأمر الذي يؤدي إلى استحالة تسجيلها بعد هذا القانون وصعوبة بقائها معلقة"[٩].

هذا على صعيد حق التملك، أما بالنسبة للحق في الضمان الاجتماعي "تنص الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من قانون الضمان الاجتماعي الصادر في١٩٦٣\٩\٢٦ على أنه "لا يستفيد الأجراء الأجانب الذين يعملون على أراضي الجمهورية اللبنانية من أحكام هذا القانون في بعض أو جميع فروع الضمان الاجتماعي إلا بشرط أن تكون الدولة التي ينتسبون إليها تقر للبنانيين مبدأ المساواة في المعاملة مع رعاياها، فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي".
فالأجير الفلسطيني بشكل عام في لبنان هو واحد من هاتين الحالتين: يعمل دون رخصة عمل وغير مسجل في الضمان ولا يستفيد من التقديمات، وهذا حال أغلبية الفلسطينيين. وإما أن يعمل برخصة عمل ومسجل في الضمان ولا يستفيد من التقديمات، وهذا حال مئات العمال الفلسطينيين فقط. [وهذا التمييز يحول دون استفادة العامل الفلسطيني صاحب رخصة العمل] من نفس التقديمات التي يستفيد منها اللبناني مثل الاجازات السنوية والمرضية وساعات العمل"[١٠].

من جانب آخر "لا نجد في لبنان أية جمعية فلسطينية، معترف بها بشكل قانوني، رغم سماح القانون بإنشاء جمعيات للأجانب ضمن شروط محددة، ويقتصر الأمر على هيئات ومؤسسات لبنانية تعمل في الوسط الفلسطيني. كذلك فإن التطبيق العملي أدى إلى حرمان الفلسطيني من تشكيل النقابات قانونيا، أو التحاقه بالنقابات المهنية، بسبب اشتراطات الجنسية اللبنانية في أنظمتها. ويعتبر تشكيل الأحزاب السياسية الفلسطينية، مستحيلا في ظل هذه الظروف الصعبة، إضافة لاستحالة السماح بممارسة الفلسطيني حق الانتخاب لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان المنفى) أو لهيئاته المحلية(مرجعية تمثيلية لفلسطينيي لبنان).
وتعيش المنظمات الأهلية عدة معضلات أبرزها عدم توافر نظام دقيق للمعلومات والإحصاءات، وازدياد عدد الجمعيات العاملة في إطار واحد كرياض الأطفال أو التطريز الفلكلوري، مما أدى لتخمة يستغنى عن كثير منها، وازدياد اعتماد الجمعيات عموما على مصادر التمويل الخارجية، قياسا بمصادره المحلية. كما أن ضعف مستوى التنسيق بين الجمعيات، وانكشاف صراعات سياسية أحيانا كثيرة داخل أطرها تشل جزءا أساسيا من طاقاتها، أضعف مستوى العمل الطوعي والمشاركة الشعبية في عمل الجمعيات الاهلية في هذه المرحلة بالذات التي تشهد تفاقم حدة الأزمة المعيشية في لبنان، والافتقاد إلى خبرات ومواهب عالية الكفاءة بسبب هجرتها عموما، والتخبط الذي رافق توقف الحرب، ومحاولات الانتقال من نمط الإغاثة على نمط التنمية في عمل الجمعيات، مضيفا لها ضعف البناء الإداري والمؤسسي، ولذلك تتكثف ورش العمل والدراسات لإيجاد الحلول للمعضلات القائمة، وما زال الطريق طويلا"[١١]...

على صعيد آخر، أتاح القانون اللبناني السفر والانتقال والتنقل للاجئين الفلسطينيين داخل وخارج لبنان، إلا أن ذلك يتطلب الحصول على وثيقة سفر من الأمن العام، الأمر الذي يتطلب بدوره تأمين بعض الأوراق الثبوتية والرسوم المالية للحصول على هذه وثيقة السفر من الديرية العامة للأمن العام في لبنان. أو حتى من السفارات اللبنانية في الخارج بعد إجراء اللازم. وبقي حق اللاجئ في السفر يتأرجح بين قيود من هذا وتسهيلات من ذاك.
"أما بالنسبة لحق الانتقال وتبديل مكان السكن وتغيير الاقامة، فإن اقامة الفلسطينيين كانت محصورة داخل المخيمات وفي المدن والقرى. وتحدد بطاقة الاعاشة الصادرة عن الأونروا والمعترف بها من الدوائر اللبنانية مكان اقامة اللاجئ. غير ان السلطات اللبنانية كانت تسمح للفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات فكان يلزمهم التقدم بطلب، وذلك وفقا للمرسوم رقم٩٢٧ الصادر في١٩٥٩\٣\٣١ والذي يحدد صلاحيات مديرية شؤون اللاجئين ويجعل من بينها: "اعطاء رخص نقل محل الاقامة من مخيم الى آخر في الأحوال الضرورية وفقا لتقدير الادارة".
غير أن هذا الواقع تبدل بعد التغيرات الكثيرة التي حصلت على الصعيدين الفلسطيني واللبناني. وأهمها توقيع اتفاقية القاهرة، والاعتداءات الاسرائيلية على المخيمات، والحروب في لبنان والتهجير الذي أعقبها، وان كان القرار لم يسقط قانونا. ولا تتماشى حقوق اللاجئ الفلسطيني

٩مؤسسة شاهد- قانون التملك، الخلفية والأضرار

١٠دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ص٤٤

١١مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ص٣٤٩

في الاقامة والتنقل في لبنان مع اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين والصادرة في١٩٥١\٧\٢٨، والتي تنص في مادتها السادسة والعشرين "تمنح كل من الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في اقليمها حق اختيار محل اقامتها والتنقل الحر". كما لا تتوافق حقوق اللاجئ في

الاقامة والتنقل مع قرارات القمة العربية الصادرة عام١٩٦٤ والتي تدعو إلى "معاملة الفلسطينيين في سفرهم وتنقلهم واقامتهم معاملة رعايا الدول العربية التي يقيمون فيها""[١٢].

١١دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ص٤٨

الفصل الثالث: أوضاع البنى التحتية للمخيمات والتجمعات

إذا ما أردنا الدخول إلى حيث يعيش اللاجئون، فنلاحظ أنهم يتواجدون في المخيمات، أو التجمعات أو في المدن والقرى. والمخيمات هي أكثر الأماكن اكتظاظا باللاجئين الفلسطينيين، واراضي المخيمات شيدت أصلا بالتعاون مع الأونروا والسلطات اللبنانية على انها قانونية ورسمية معترف بها، وفيها مراكز بشكل أساسي للأونروا لتقديم الخدمات التي سنتحول للحديث عنها فيما بعد.

وقد لا يتخيل احدكم الفوضى العارمة والصورة المأساوية لهذه المخيمات بشكل خاص، حيث بني معظمها في صورة غير رسمية وفوضوية تفيقد للمواصفات الهندسية مما أفقد الطرقات مساحتها المعقولة، وغابن عنها الساحات وانقطع الهواء وأشعة الشمس عن منازل المخيمات، رغم أن السلطات اللبنانية تمنع التوسع في بناء المنازل داخل المخيمات، مما زاد الطين بلة.

وفي لبنان ١٢مخيما يتوزعون على الشكل التالي: البداوي وهر البارد قرب مدينة طرابلس، الجليل قرب بعلبك، برج البراجنة، شاتيلا، ضبية ومارالياس قرب بيروت العاصمة، مخيما عين الحلوة والمية ومية قرب صيدا، وأخيرا الرشيدية، برج الشمالي والبص قرب مدينة صور.

"منذ إنشاء المخيمات وهي تحت إشراف الأونروا، ورغم الازدياد السكاني منذ عام١٩٤٨ بنسبة٣٠٠%أي من١٠٠ألف إلى ٣٥٠ألفا، إلا أن المساحة لم تتغير مما أدى إلى الاكتظاظ السكاني. ويعود سوء الوضع الصحي في المخيمات على المعوقات التالية: إن المجارير المكشوفة تحيط بالمخيمات مما يزيد من نسبة التلوث والأوبئة وانتشار الأمراض. شبكة المياه غير الصالحة للشرب وعدم كفايتها، وتغذية المياه المتقطعة، وعدم التخطيط في التوصيلات لشبكة المياه. والاعتماد احيانا على المياه الارتوازية مع وجود مراحيض البيوت من دون توصيلات للصرف الصحي مما يجعل نسبة التلوث كبيرة بين هذا وذلك. وأدى هذا إلى انتشار الأوبئة مثل الإسهال والأمراض الجلدية، والإصابة بالطفيليات المعوية. الطرقات السيئة التي لم تعبد منذ سنوات طويلة. ان الازدحام السكاني وسوء التهوية والتدخين سبب كثيرا من أمراض الجهاز التنفسي المزمن. "[١٢]. وغيرها من المشاكل في البنى التحتية والمشاكل الناتجة عنها.

---

١٢ مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ص٣٦٦

الفصل الرابع: الاوضاع الجغرافية والديمغرافية

إذا نظرنا صوب هذا اللاجئ الفلسطيني، نرى أن هذه النكبة أثرت على التجارة والصناعة والموارد المادية للفلسطينيين وأثرت على التعليم...

فها هي المخيمات تعج بآلاف المهجرين أو اللاجئين الذين طالت بهم الغربة و طال بهم زمان الإبعاد والتشريد. في لبنان مثلاً هناك ١٢ مخيم يتوزعون على كامل الأراضي اللبنانية. هناك اكتظاظ سكاني هائل داخل المخيمات، فمثلاً مخيم "عين الحلوة" يأوي ٣٣٧ ٤٥ مليون نسمة، ومخيم مار الياس يأوي أقل عدد لاجئين بالنسبة لمخيمات لبنان ٦١٢ نسمة. وإذا ما أردنا الحديث ببعض التفاصيل نرى ان "مساحة مخيم الرشيدية ٢٧٦٢٠٠م^{٢} وفيه٢٥٧٤٥ نسمة. برج الشمالي: ١٣٤٦٠٠م^{٢} وفيه ١٨٦٢٥ نسمة. البص: أكثر من ٨٠ ألف م^{٢} . عين الحلوة: ٢٩٠٠٠٠م^{٢} ويقطنه ٤٥٣٧٧ نسمة. المية ومية: ٥٤٠٤٠م^{٢} وفيه ٤٤٧٣ نسمة. أما برج البراجنة: ١٠٤٢٠٠م^{٢} فيه١٥٤٨٤ نسمة. شاتيلا: ٣٩٥٦ متر مربع وفيه ٨٢١٢ نسمة. مارالياس: ٥٤٠٠م^{٢} وفيه ٦١٢ نسمة. ضبية: ٨٣٥٧٦م^{٢} وفيه ٤٠٠٢ نسمة. البداوي: ٢٠٠٠٠٠ متر مربع وفيه ١٥٦٤١ نسمة. نهر البارد: ١٣٠٠٠٠م^{٢} وفيه ٣٠٤٣٩ نسمة ومخيم الجليل: ٤٢٣٠٠م^{٢} ويضم ٧٥٥١ نسمة"[١٣].

هذا عدا عن اللاجئين اللذين يقطنون خارج المخيمات، أي داخل المدن وفي بعض التجمعات.

فهناك ثلاثة أطر سكنية للفلسطينيين: مخيمات، تجمعات، مدن وقرى. في المخيمات ظروف سيئة حيث لا يسمح بالتوسع في المخيم فيزداد العدد دون ازدياد المسافة، مما دفع الناس إلى التمدد العمودي مع عدم توفر الطرقات المناسبة. وأما التجمعات فهي غير رسمية ولا تحظى بظروف صحية وبيئية جيدة، حيث أنها تفتقد للخدمات الضرورية والمواصفات الأساسية. وأما القسم الثالث الذي يعيش في المدن والقرى فهم أفضل حالاً من القاطنين في المخيمات والتجمعات.

وحسب تقرير مؤسسة FAFO ،الذي ذكره كتاب "دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" للأستاذ رأفت مرة، فإن واحد من أصل خمس أسر لديها جميع خدمات البنية التحتية السبع: مطبخ منفصل، حمام أو دورة مياه، اتصال بشبكة الصرف الصحي أو حُفر امتصاصية، اتصال بشبكة التيار الكهربائي، أنابيب المياه وانتظام في جمع النفايات.

كذلك تذكر هذه المؤسسة أن واحد من خمس أشخاص يعاني من صعوبات صحية مزمنة، وواحد من عشرة أشخاص لديه مشاكل حادة. ٥% من الأطفال بين ثلاث لخمس سنوات يعانون من سوء التغذية،٤% يواجهون وضعاً صحياً حرجاً، ٢،٤% لديهم إنتانات تنفسية وهم تحت عمر خمس سنوات و٢٥% من هؤلاء بسبب الرشح والسعال.

---

١٣ دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

الفصل الخامس: الأوضاع الصحية

في لبنان، تعرض اللاجئ الفلسطيني لكثير من الضغوطات والتضييقات حتى في المجال الصحي، فإن الجانب الصحي للفلسطينيين اللاجئين في لبنان جانب مظلم يسوده الكثير من العلل، رغم وجود بعض المؤسسات التي تحاول التخفيف من هذا الواقع، فيلجأ الفلسطيني إلى ثلاث جهات بشكل رئيسي، وهي الأونروا، الهلال الأحمر الفلسطيني ثم بعض المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص.

"ظلت الاونروا هي المقدم الرئيسي للرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان، في ظل غياب أي دور للدولة اللبنانية في تقديم هذه الرعاية وفي ظل وجود قطاع أهلي يدير مؤسسات صحية تقدم خدمات بسيطة. ويقول التقرير الصادر عن الأونروا لشهر كانون اول ٢٠٠٤أن الاونروا تدير ٢٥مرفقا صحيا تتوفر فيها كلها خدمات تنظيم الأسرة، منها ما تقدم رعاية خاصة في مجال معالجة البول السكري وارتفاع ضغط الدم، واخرى تقدم العناية بالأسنان، وبعضها تتضمن مختبرات، بينما أخرى تحتوي على مرافق للتصوير بالأشعة. ويقدم عدد آخر رعاية متخصصة في أمراض القلب والتوليد والأمراض النسائية وأمراض الأطفال ومعالجة أمراض الأذن والأنف والحنجرة.

وتتعاقد الأونروا مع ١٤مستشفى خاصا لعامة الأمراض والأمراض العقلية والتدرن الرئوي، حيث تقوم هذه المستشفيات بإجراء العمليات الجراحية للمرضى الفلسطينيين وفقا لتقرير مسبق توافق عليه الاونروا وتتعهد بتغطية كلفة العملية [أو جزءا منها]"[١٤].

ويعاني المريض من قلة عدد الأسرة التي تحجزها الاونروا التي لم تتجاوز ٧٠ سريرا في العام ١٩٩٩. كما تتبع نظام التراتبية في إجراء العمليات، هذا عدا عن ان الاونروا لا تغطي سوى اجرة الطبيب وكلفة المشفى.

هذا الواقع أدى حقيقة لزيادة عدد المرضى خاصة من يعانون مرض السكري، والضغط، والتضخمات في القلب. حتى الأطفال لم يسلموا من الامراض، بل كانوا هم أكثر من غيرهم عرضة للأمراض خاصة في ظل الظروف السكنية الصعبة (بيوت متلاصقة بلا تهوية) هذا عدا الضغوط النفسية. وتنتشر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين العديد من الصعوبات الصحية المزمنة، وصعوبات في التنفس، والانتانات التنفسية، وسوء التغذية. فلقد ارتفعت نسبة المصابين بالأمراض المزمنة كداء السكري وضغط الدم المرتفع، وأمراض القلب وفقر الم وعوارضها. ان سوء التغذية للحوامل والأطفال أصبح من الظاهر المنتشرة. حتى أن نسبة الوفيات من الأطفال عي ٤٠ في الألف، وهذا يعود إلى الولادة المبكرة، ونقص الوزن للمواليد الجدد وسوء التغذية والتشوهات الخلقية، ونقص التثقيف الصحي في المجتمع الفلسطيني.

ولا تمارس السلطات الرسمية اللبنانية أي دور في إطار الرعاية الصحية للاجئين، أي أن المؤسسات الصحية الرسمية غير معنية بتقديم الخدمات لهم. إلا أن بعض المؤسسات الأهلية نشأت لتقديم الخدمات الطبية إلا أن ذلك يبقى ضمن نطاق ضيق مرهون بنسبة المساعدات والتبرعات التي تمد هذه المؤسسات.

---

١٤ دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ص٦٩

الفصل السادس: الأوضاع الاقتصادية

الأوضاع الاقتصادية للاجئ الفلسطيني غالبا ما تتأثر بالعوامل الأخرى من عدد السكان، وطبيعة السكن، والمستوى العلمي، وبشكل خاص واقع العمل والذي تنتشر فيه البطالة بوضوح. فإن عمل اللاجئ يتركز في عدة قطاعات، مثل قطاع الصناع والفعلة والذي يشمل أعمالا مثل البناء والاعمار والاشياء الحرفية البسيطة.. وفي مجال الزراعة من قطف وتوضيب وري ورش للمبيدات، أما في مجال الأعمال الادارية فهناك المحاسبة والسكرتارية.. وبعض الأعمال الخاصة الأخرى. وكما نلاحظ فإن توجه اللاجئين الفلسطينيين غالبا ما يميل للمجالات المهنية، ويعود ذلك أولا: " القوانين اللبنانية التي كانت تمنع الفلسطيني من العمل في المهن الحرة. الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تدفع الفلسطيني باكرا إلى العمل بهدف توفير متطلبات العيش. عدم قدرة اللاجئين على دفع كلفة التعليم الجامعي أو المهني لأبنائهم. عمل غير منتظم معظمه يومي وموسمي. أجور العمال متدنية وإيرادات الورش والأعمال الخاصة منخفضة. الاعمال الممارسة متشابهة وعامل التنافس كبير. عدم الاختصاص والكفاءة. التنقل بين الأعمال دائم ومستمر."[١٥]. كل هذه العوامل من شأنها رفع نسبة البطالة، " وتبين ان نسبة البطالة تعدت الـ١٦%".

"وللوقوف على ارتباط العمل بمستوى الدخل يكشف المسح الذي أجراه مكتب الاحصاء الفلسطيني عام١٩٩٦ أن الدخل في الأجور والرواتب يشكل النسبة الأكبر من مصادر الدخل الاخرى، حيث تصل إلى أكثر من ٨٠%من مجموع الدخول. ويبلغ متوسط دخل الأسرة في جميع مخيمات وتجمعات لبنان حوالي ٢٣٠$، في حين يصل متوسط دخل الفرد إلى ٤٤$. وأعلى نسبة دخل سجل في تجمع جل البحر قرب مدينة صور بمتوسط قدره ٤٥٠$، وأدنى دخل سجل في تجمع البداوي للمهجرين بمتوسط قدره ١٠٠$. وأدنى دخل للأسرة كان في مخيمي البص وعين الحلوة"[١٦].

١٥ن.م. ص٧٢

١٦ن.م. ص٧٣

الفصل السابع: الأوضاع التربوية

إذا ما أردنا الحديث عن واقع التعليم، يمكننا القول أن الشعب الفلسطيني عامة هو من أذكى الشعوب والتي تحتل غالباً الصدارة في نسب النجاح.. إلا أن هذا الواقع قد تغير منذ سنوات وذلك لأن الفلسطينيين يلجئون إلى مدارس "وكالة الغوث"" UN"" أونروا"، والتي تحدد 2 shifts صباحي ومسائي، ساعات تعليم قليلة. وفي الدوام المسائي وخلال الشتاء يعود الطالب من الصف الأول وحتى التاسع إلى البيت عند الغروب، مما يعني عدم وجود الوقت الكافي للدراسة.. هذا عدا عن الضغوطات المادية والمعنوية، وضيق المعيشة والمسكن وصعوبة الحياة، مما يؤثر على الأسر الفلسطينية عامة وعلى الأطفال بشكل خاص. لكن يبقى للفلسطيني الحق في التعليم في مختلف أنواع المدارس عدا بعض الأماكن -وإن كثرت- التي توافق على نسبة محددة جداً من الأجانب.

إذاً يمكن القول أن مستوى التعليم هو منخفض لكل من الذكور والإناث فبين كل عشرة أشخاص ثلاثة منهم لم يكملوا أي مرحلة تعليمية. و٤ من أصل ١٠ تركوا الدراسة في مستوى تعليمي متدني، وفي المراحل الأعلى هناك تسرب بسبب عوامل اقتصادية. والأمية صارت عالية النسبة ٩% ذكور و٢٢% إناث، و٨% بين ١٥ و٣٥ سنة أميين.

من هنا تعاني مدارس الأونروا من اكتظاظ للطلاب فداخل الصف أكثر من ٥٠ طالب، إضافة إلى قانون الترفيع الآلي، تراجع كفاءة الكادر التعليمي(شهادات ثانوية عامة، وساطة)، نقص في المختبرات ووسائل الإيضاح، عدم اهتمام الأهالي بأبنائهم وغياب رقابة المجتمع، واستخدام نظام الفترتين الصباحية والمسائية في التدريس كما أسلفنا، وهنا لا بد من التنويه أن وزارة التربية لا تشرف على مدارس الأونروا ولا تقدم المساعدات، لكن يبقى لها العلاقة في المناهج المقررة وتسجيل الطلاب في سجلات الوزارة وإفادات صادرة عنها...

رغم هذا الواقع المرير والفساد الذي تعانيه مدارس وكالة الغوث إلا أن ذلك بدأ يتغير على صعيد الكادر التعليمي في السنوات القليلة الأخيرة، إثر تقاعد عدد كبير من الطاقم التعليمي، على أمل أن يتحسن هذا الوضع بعد سنوات.

كل ذلك كان ولا يزال عائقاً يحد طموح الأفراد خاصة الشباب منهم، كذلك عدم وجود ضمان صحي للفلسطينيين، فمثلاً في الجامعة اللبنانية الرسمية إن كنت فلسطيني فهذا يعني أنه لا يحق لك الحصول على الضمان الصحي الاجتماعي ولا يحق لك الانتخاب لمجلس فرع الجامعة الطلابي، ولا حتى الترشح طبعاً بحكم أنك أجنبي.

وفي رصد لصدى الشارع حول كيفية أقلمة الأمهات أولادهم في هذا الواقع، الحاجة نجاة أبو راغب(م.شاتيلا) تقول: أنا أساعد زوجي في محل البقالة، وأحاول تأمين أساسيات العيش لأولادي. كما أنني ربيتهم منذ البداية أن يتعلموا لا من خلالي ولكن من المأساة التي عاشوها أن العلم سلاح ونضال، ويسهل لنا العمل. ودائما أضرب لهم مثل الحرب الأخيرة على لبنان وكيف أثرت علينا فكل ما وفرناه اضطررنا لإنفاقه في الحرب، فكيف يكون حال من تعطلت أعمالهم نهائيا.

وتقول السيدة دلال حسن(م. شاتيلا): أنا أرملة منذ ١٢ سنة وأعول أولادي كلهم، فأنا لهم الأب والأم معا. ورغم الحزن الذي أعيشه مع ذاتي أقول لأولادي دائما لا كرامة لنا إلا في الوطن، وأننا هنا رغما عنا ولا سبيل في العودة إلا من خلال الجهاد بالعلم.

وفي رأي للشباب تقول سحر شحادة(٢٠ سنة-مخيم شاتيلا\سنة ثانية محاسبة): تزعجني كلمة لاجئ.. فنحن تحت التهديد والوعيد رحلنا، مهما أتحدث عن وطني لن أستطيع التعبير عما في الداخل. هم اغتصبوا ارضنا بالقوة، والذين ألقوهم في الخيام خرّجوا اولادا مناضلين، وها هو وعد العودة لا يفارقني، وأنا أعمل لتحقيق هذا الوعد بالعلم فأساعد نفسي وترتفع نسبة المتعلمين، وإن كان لا فرص للعمل لنا كفلسطينيين ولكن نكسب الثقة على الأقل.

كما تقول ماجدة أ.(١٧سنة-م.عين الحلوة\أولى ثانوي): العلم أهم سلاح لنا فيجب تكريس حياتنا للعلم، علنا نحصل من خلاله على ضمانة لبعض الحقوق.

الفصل الثامن: الأوضاع الإنسانية والاجتماعية

إن الصورة الأكثر مأساوية للاجئين الفلسطينيين هي الصورة الإنسانية الاجتماعية الاقتصادية لهم في لبنان. اجتماعيا، نسبة الفقر مرتفعة وحالات العسر تزداد بشكل مستمر وأوضاع المساكن تسوء يوماً بعد يوم، والمشاكل الزوجية والعائلية تزداد، في حين لا يجد الأيتام والمعوقون وذوو الشهداء الرعاية اللازمة. وتنتشر بعض الآفات الاجتماعية الخطرة: ازدياد البطالة، ازدياد الأعباء المالية، تراجع قيمة الدخل، تراجع الوعي، غياب التوجيه والتوعية، الحروب، غياب سلطة القانون، غياب سلطة القانون وفساد القائمين على شؤون المخيمات.

هنالك واقع بيئي سيء من خلال انتشار أماكن تجميع القمامة المكشوفة، كثرة الحشرات والقوارض، المجارير المكشوفة، اعتماد منازل كثيرة على الحفر الامتصاصية، عدم اتصال المساكن بشبكة المجاري العامة، اختلاط الأسواق بالمنازل، اقتراب أماكن الصرف الصحي من مصادر المياه..

يقول الحاج وفيق الزعبي(مخيم شاتيلا-بيروت): لا يحق لنا العمل هنا لذا أنا دهان، وعملي غير ثابت، والدخل لا يكفيني حتى آخر الشهر، خاصة أنني المعيل الوحيد لعائلتي، وهذا لم يتح لأولادي إلا مستوى متوسط من التعليم. ويضيف الحاج الزعبي: الحمدلله على كل حال فقليل من العمل خير من ٩٥% عاطل عن العمل، لذا لدي تفكير دائم ببلدي وحلم بالعودة.

ولعل المقابلة التي أجريتها مع ربة إحدى الأسر المنكوبة والملذوعة من هذا الواقع الذي يحاصرهم، تكون خير دليل على المعاناة وأبلغ رسالة لحال الكثير من لاجئي لبنان من الفلسطينيين، فهناك، بين الأزقة الضيقة في مخيم "المية ومية" ضواحي مدينة صيدا، يرقد بيت متهالك القوى، يصح عليه القول أنه واجهة لحذاء(لبيت) ليس إلا.. منزل صغير رغم تعدد غرفه، أرضية بدون بلاط وجدران مهترئة الدهان، وسقف لا يعرف ما هو الباطون، حيث يغطي هذا المنزل الفقير المتواضع سقف من "الزينكو" والذي تكمن وراءة قصص لا تنسى.. منظر المنزل وموقعه جذبني وحرك فضولي لدخوله، فاستقبلتني امراة يبدو عليها الإرهاق والضعف والهم. ضعف لا للّحق بركب الموضة والريجيم، ولكن لأن الحياة فرضت عليها ريجيما قسريا.

جلسنا في غرفة صغيرة على الأرض، بجانب سرير ترقد فيه طفلة يبدو عليها المرض، وتسمع بين حين وآخر أنات وجع في جسدها.. تعرفت على السيدة صاحبة المنزل، وكان بيننا حوار ممزوج بين تماسك الأعصاب وحبس الدموع وذلك لطبيعة عملي، وبين ألم وشفقة على حال الكثير –وليس الكل- من الفلسطينيين هنا، وحزن على الوضع الذي يرثى له.

- عرفينا بنفسك: فداء حسنين، متزوجة ولي ٥ أبناء. أتأسف بأن اقول أنني أمية، تركت الدراسة منذ التعليم الابتدائي الأساسي الثالث. وأعمار أولادي تتراوح بين ال٦ سنوات وال١٦ سنة، وعمري الآن حوالي ٣٦ سنة.
- منذ متى وأنتم تسكنون هذا المنزل: نحن هنا منذ ٦ سنوات، وهذا هو الانتقال الثالث لنا، فالمنزل الأول سقط جراء الحرب أول التسعينات على لبنان، والمنزل الثاني كان آيلا إلى السقوط فهجرناه وانتقلنا إلى هنا بفضل الله أولا، ثم بفضل مساعدات من اخي وهمة من زوجي. رغم أن بجانبنا قصر يتداعى علينا وحولنا بين حين وآخر، والدولة ترفض أن تهدمه، وتريد ان تتركه يسقك وحده.
- هل من أحد يعمل في عائلتك: كان زوجي يعمل ثم أثناء تنظيف "الجلاي"، نقر أحدهم زر التشغيل، فتضررت رجله بشدة وخطورة، ولم يعمل لسنة، ثم عاد إلى عمله، وبعد ذلك ترك العمل لأنه لم يستطيع أن يكمل ولم يعد حتى قادرا على قيادة سيارة. وهو الآن يعمل في محطة وقود، ويحصل شهريا على ١٦٠$. وابني البكر يعمل كذلك في مصلحة مهنية عله يعيننا على تحسين وضعنا ويكسب الخبرة، ويحل على أقل من ٦٠$ شهريا يعطيني نصفهم.
- ما هو مستوى أطفالك التعليمي وحالتهم: للأسف أن كل اولادي اضطروا للخروج من المدرسة لعدم توافر الماديات للمواصلات والكراسات والدفاتر، وساعد على ذلك أنني لا أعرف القراءة أو الكتابة، ووالدهم لا يستطيع كذلك لضيق وقته.. والآن ابنتي الصغيرة (٦سنوات)، تواجه تشوها في حوضها، فاخرجتها من المدرسة حتى تقوم بعملية جراحية، وسوف تلبس "الجفصين" لمدة شعرين، والجهاز لحوالي السنة ريثما تقوم بالعملية الأخرى. وخلال هذه المدة هي بحلجة للرعاية، فأحيانا لا انام فهي مطروحة الفراش، وانا أساعدها، ولكن عيناني لا تساعداني فلدي في كل عين ٩ درجات ضعف لان الشبكية مضروبة.
- هل من مساعدات تتلقونها: بشكل عام لا مساعدات، ولكن في رمضان تأتينا أموال زكاة، وبقايا طعام اللإفطارات التي تقوم بها الجمعيات. ومنذ خمس أشهر بدأنا نتلقى ٦٥$ شهريا من الشؤون(الأونروا) وبعض المونة.. في رمضان أحيانا يسل دمعي حين يؤذن المغرب والكل يفطر وأنا عند باب بيتي أنتظر صحنا ألتقمه وأولادي. وأحيانا نكتفي بلفة "زعتر". وبالنسبة لعملية ابنتي، فلم ندفع سوى ٦٥$ تقريبا والبقي حوالي ١٢٠٠$ دفعتها الجمعيات الخيرية. ولا أشتري لأولادي الملابس إلا من العيد للعيد، وأحيانا لا يتوفر لي. إبني أحيانا يسألني وهو يبكي أن لم حالنا هكذا غير الناس، فأقول له أشكر الله. والحمد لله على كل حال، فهناك أحوال أسوأ منا بكثير، والله كلما استطعت أن أساعد فلا اتردد، لانني على قناعة بأن الله يبارك لي بالمقابل.
- ما هو حال بيتكم: كما ترين، سقف بيتنا من "الزينكو"، فتراه في الشتاء باردا جدا، ونضع المماسح، وفي كل غرفة أكثر من دلو لتنزل أمطار الشتاء المتسربة فيهم، وفي الصيق حر شديد، حتى المراوح تدور اتنشر وتحرك الهواء الساخن. ولقد رأيت كيف حال المطبخ، حصلت على غسالة تتدهور حالتها وتكهربني عدة مرات ولكن لا بديل، والثلاجة يخرج منها صوت مزعج جدا وعال وها أنت تسمعينه، ولكني أحاول التصرف بحكمة.
- ما كان تأثير الحرب الأخيرة عليكم: ماذا أقول لك، إن كان حالنا من دون حرب سيء للغاية، فماذا سيكون بعد الحرب وخلالها. فإضافة إلى الخوف، انقطعنا، ولن أقول شيئا آخر، حال لا يوصف، والله يعلم كيف كان حالنا وكيف كنا نتدبر امورنا.

هذا حال الكثيرين من أبناء الشعب الفلسطيني المنكوب في الداخل والخارج. هذه عينة من العينات التي تعيش حياة مأساوية، ولا يعني ذلك أنه ليس هناك عائلات ميسورة الحال أو أفضل حالا من هذه الأسرة.. وهناك الأسوأ كذلك.. فمتى يستعيد هذا الشعب حقوقه كإنسان، ومتى ينضم إلى من تتوجه إليهم مواثيق حقوق الإنسان.

الفصل التاسع: الأوضاع السياسية

" تعترف الدولة اللبنانية للمجموعات المختلفة لديها بخصوصيتها، سواء أكانوا من المواطنين ام من اللاجئين، وتتعامل مع هيئات تمثيلية لهذه الخصوصية، مثل الأقلية العرقية أو الدينية، الثقافية، الاجتماعية... الخ. وقد ميزت السلطة اللبنانية في السابق اللاجئين الفلسطينيين في التعامل بحيث اعتبرتهم أجانب من الفئة الخاصة من حيث الإقامة، ولم يعد مستوجبا ان يجددوها كل عام لدى الأمن العام. لكن لم تعترف بهويتهم الخاصة من حيث الاعتراف بممثليهم المحليين كمرجعية".

" اما في مجال الأمن فقد مارست السلطة عبر الأجهزة الأمنية دورها إيجابيا بفرض الأمن، وسلبا بالمبالغة في الاضطهاد في سنوات العقد الخمسين، وبعد الحرب الأهلية عادت هذه الأجهزة تمارس دورا عاديا، فهي تعتقل المطلوبين من الفلسطينيين، سواء داخل المخيمات أم خارجها، وتحيلهم إلى المحاكمة والأجهزة القضائية الجنائية المدنية والعسكرية المختصة، وتتعاون مع اللجنة الشعبية للمخيم لتسليم أي مطلوب أو مشتبه به، [ولكن الامر بقي يتغير وفقا لظروف البلاد]".

" ويكتمل استثناء المخيمات من المسؤولية الامنية للدولة مع الحرمان من الحقوق المدنية ليضع المخيمات خارج النسق الطبيعي للحياة في البلد، مع كل ما يترتب على ذلك مت تعقيدات تنعكس سلبا على اوضاع اللاجئين".

"ويعتبر موقف لبنان الرسمي الوجود الفلسطيني على أرضه قنبلة موقوتة، وحل هذه المسألة من متطلبات السلام الشامل والعادل. وفي هذا الإطار يقوم لبنان منذ فترة بحملة سياسية ودبلوماسية محورها رفض التوطين، وقد حظيت هذه الحملة بصدى دولي عبرت من خلاله دول القرار المؤثرة عن تفهمها لموقف لبنان من التوطين ومخاوفه منه وأسباب رفضه له، وأدت الحملة بهذا المعنى غرضين اثنين: فهي من جهة، عملت لصالح توضيح الموقف اللبناني، ومن جهة أخرى، لصالح تسليط الضوء على قضية اللاجئين بشكل عام ومخاطر التوطين وأهمية حق العودة، وفي هذا خدمة للموقف الفلسطيني. غير أن هذه الحملة السياسية والدبلوماسية، على فوائدها، لم تؤت حتى الآن نتائج يمكن الركون إليها"[١٧].

ويجدر الذكر هنا ان اللاجئ الفلسطيني لا يحق له الانتخاب أو الترشح، إلا في حال كان فلسطينيا حاملا للجنسية منذ أكثر من ١٠ سنوات. وبلمحة صغيرة يمكننا ان نقول انه ومن أجل هذه المعاناة التي تزداد يوماً بعد الآخر، فإن بعض الجمعيات قد أنشئت وقامت من أجل نصرة هذا الشعب في الداخل والخارج. فهناك ما يقارب الستة وثلاثون مؤسسة وجمعية صحية واجتماعية تهدف إلى المساعدة. ستة اتحادات وروابط طلابية، تسع مؤسسات ثقافية، مؤسستان دينيتان، مؤسستان حقوقيتان وإحدى عشرة مؤسسة أجنبية عاملة في الوسط الفلسطيني. ساهم هذا العدد بلا شك في إغاثة المجتمع الفلسطيني في لبنان، وخفف من بعض المشاكل التي يواجهها، وسد جانب من الفراغ الذي خلّفه توجه الدولة اللبنانية بعدم تقديم الخدمات للمجتمع الفلسطيني-أو عجز مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية عن القيام بدورها بالكامل وضعف الخدمات التي تقدمها الأونروا- على الرغم من قلة مواردها قياساً إلى ما هو مطلوب.

ويبقى لهذه المؤسسات أخطاء أولها ضعف التنسيق بين بعضها، ثم اشتغال عدد من الجمعيات في نفس المجال وترك قضايا أخرى دون معالجة، عدم إشراك المجتمع الفلسطيني في برامجها فنادراً ما تتواصل مع المحيط، عدم تأسيس المجتمعات على أسس علمية واضحة.

إن "٧٠% من اللاجئين الفلسطينيين يون خيار التوطين في لبنان مرفوضا، و١٠% يرونه الحل الوحيد، أما ٥% فقط اعتبروه جيدا ونفس النسبة كانت بين أولئك الذين لا رأي لهم"[١٨].

---

١٧ مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ص٣٤٧، ٣٦٨_٣٧٠

١٨ مجلة المعلومات- العدد١٥ شباط١٩٩٥، ص٥٠

الخاتمة

هكذا إذا هو واقع الحي الفلسطيني في واحد من البلدان التي لجأ إليها، وتبقى الأسئلة مفتوحة إلى متى سيبقى هذا الوضع؟ ومن المسئول عما يحصل للفلسطينيين في الداخل والخارج؟ وما الحل لهذه الأزمة المتفاقمة بشكل مريع؟...

إن مستقبل القضية الفلسطينية هو على المحك، خاصة مع تسارع وتيرة التضييقات والإيذاءات المتكررة والمتتابعة للفلسطينيين في الداخل والخارج. ويمكننا ان نرى ذلك جليا في الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الاقصى دون حراك فعلي وجدي ومتكاتف من أحد.

ولقد زادت هذه المضايقات عامة، بعد فوز لائحة التغيير والإصلاح في الانتخابات البلدية والتشريعية الاخيرة، ورغم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد سنة من فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بالأغلبية الساحقة، إلا ان اسرائيل لم توافق على هذه الحكومة وقررت مقاطعتها، حتى أنها اتهمت الرئيس ابو مازن من خلال قول اولمرت لعباس: خنتني باتفاقك مع حماس.

إذا في عصر كثرت فيه المظالم، وغدا الظلم هو الحاكم، وصارت القوانين تتغير حسب الهوى، والفيتو حكرا على فئة، حق القول عمن صمد في ارضه، وتمسك بدينه أنه " كالقابض على الجمر".

إن إيمان الشعب الفلسطيني بالعودة، هو في الحقيقة ليس أملا بصحوة من الحكام العرب والغربيين، ولكن أملا بالله عز وجل، لأن قضية تحرير هذه الأرض هي أبعد من أن تكون قضية فلسطينية بحتة، لا بل هي قضية إسلامية عربية فلسطينية وبالطبع إنسانية. وإن المولى جل شأنه قد وعد المؤمنين بهذا النصر القريب إن شاء الله، والذي بدأ بالدنو، واقترب معه موعد القطاف.

على أمل أن يكون الملف القادم عن لذة العودة التي سيذوقها هذا الشعب بدلا من الحديث عن مرارة التشرد والإبعاد التي عانوها طوال سنين اللجوء والتهجير.

1948

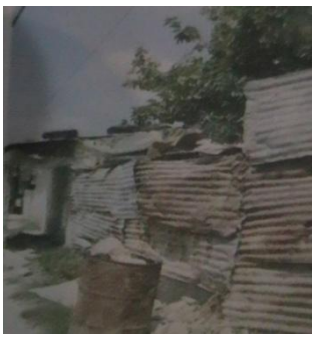

بيروت
صيدا

المصادر والمراجع:

-أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان (سهيل محمود الناطور)

-التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة٢٠٠٥ (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

-السياسة الرسمية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (حسين شعبان ٢٠٠٠)

-المدخل على القضية الفلسطينية (مركز دراسات الشرق الأوسط ط٦)

-خريطة نكبة فلسطين (د. سلمان أبو ستة ٢٠٠٠)

-دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (رأفت فهد مرة- دراسة ميدانية ٢٠٠٦)

-قانون تملك الأجانب (المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان "شاهد")

-مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات (مركز دراسات الشرق الأوسط ط١ عمان ٢٠٠٢)

-مجلة معلومات (المركز العربي للمعلومات- العدد١٥ شباط١٩٩٥)

-المهجرون الفلسطينيون في لبنان (علي هويدي "صور")

-جريدة البراق "صور"

-Return Review "صور"